مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة")

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية ("الاجتماع")

المنعقد في يوم الثلاثاء، 24 شعبان 1442هـ

الموافق 6 أبريل 2021م

في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً

اجتماع افتراضي عن بُعد عبر تقنية " مؤتمرات الفيديو" ((ZOOM))

افتتح رئيس الجلسة الاجتماع باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حرصهم المشاركة في الاجتماع. وكذلك رحب رئيس الجلسة بكل من السادة مندوب إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين وممثل المدقق الخارجي السادة (KPMG) كما أعرب رئيس الجلسة عن بالغ شكره لعضو هيئة الرقابة الشرعية الشيخ الدكتور فريد هادي لحضوره الاجتماع. كما وكان من ضمن الحضور في الاجتماع رئيس لجنة التدقيق والمخاطر السيد أحمد الأحمدي وعضو مجلس الادارة السيد إدريس الرفيع.

حيث قدم السيد هشام أحمد الريس الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب. ("المجموعة") قرار مجلس الإدارة رقم (ت-3-11-2021) بشأن تعيينه لرئاسة اجتماع الجمعية العمومية العادية ("رئيس الجلسة").

ومن ثم أشار رئيس الجلسة إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع "الافتراضي" الثالث لعقد الجمعية العمومية العادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول "الافتراضي" والذي كان مقرر له تاريخ 23 مارس 2021م، كما لم يكتمل أيضاً النصاب في الاجتماع الثاني" الافتراضي" والذي كان مزمعاً انعقاده بتاريخ 30 مارس 2021م الأمر الذي استدعى إلى عقد هذا الاجتماع " الافتراضي" الثالث، حيث بلغ عدد الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالة ما يمثل عدد 1,180,774,600 سهم من إجمالي أسهم رأس المال البالغة 975,637,366.865 سهماً ، وبما يعادل نسبة مئوية قدرها 32.98٪ وهي نسبة كافية لتوافر النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية ، ومن ثم أعلن رئيس الجمعية انعقادها.

وبعد أن تم تعيين الدكتور محمد عبد السلام سكرتيراً للجلسة، شرع الرئيس بمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 30 سبتمبر 2020م

طلب رئيس الجلسة من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة. وحيث أنه لم يبد أي من المساهمين ملاحظات بشأن ذلك المحضر، *فقد تمت المصادقة على محضر الاجتماع المؤرخ 30 سبتمبر 2020م المار الذكر أعلاه.*

هذا وتقدم المساهم علي الطريف بجزيل الشكر للمجموعة وكافة منتسبيها نظير ما تحقق من نتائج في ظل الظروف الراهنة وما رافقها من تحديات ومما يدل على قوة ومتانة الوضع المالي وكفاءة فريق العمل فيها. كما أشاد بمحضر الاجتماع السابق والذي تم صياغته حسب المادة 208 من قانون الشركات البحريني وشكر أمين سر مجلس الإدارة الذي قدم كل الدعم في بناء جسر التواصل بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والمصادقة عليه

أشار رئيس الجلسة بأن تقرير مجلس الإدارة في متناول يد السادة المساهمين مبدياً استعداده للإجابة على أية ملاحظات أو استفسارات يطرحها السادة المساهمين والتي تتعلق بالتقرير.

ذكر المساهم علي الطريف بأنه وفي إحدى الافصاحات للأسواق بتاريخ 16 فبراير كانت هناك إشارة إلى انخفاض قيمة حقوق ملكية المساهمين بنسبة 8.7٪ في حين أن الانخفاض الحقيقي هو 9.1 ٪ متسائلاً عن سبب التباين بين النسبتين. وفي ملاحظة أخرى له، ذكر السيد علي الطريف بأن كلمة السيد رئيس المجلس في التقرير السنوي الفقرة الرابعة والتي نصت على "حققت المجموعة إيرادات إجمالية موحدة بقيمة 323.4 مليون دولار أمريكي مقارنة بما مقداره 321.6 مليون دولار أمريكي خلال عام 2019 ، بارتفاع لا يقل عن ٪ 1 سنويا " في حين أن الإفصاح المشار إليه أعلاه الصادر بتاريخ 16 فبراير 2021م تم فيه الإشارة إلى ارتفاع على أساس 60 نقطة أساس، واستطرد قائلاً : أن الصحيح هو أن الارتفاع لا يزيد عن 1٪. وفي معرض رده على النقاط التي اثارها المساهم علي الطريف فقد بين السيد الرئيس بأنها ملاحظات صحيحة وأن الأرقام المذكورة هي ارقام تقريبية وتم أخذ العلم بهذه الملاحظة.

وواصل المساهم علي الطريف بالقول بأنه كمساهم يراقب أداء المجموعة من جهتين، من جهة التنظيم الاحترازي 1 والتنظيم الاحترازي 2، ومن ضمن التنظيم الاحترازي الأول فإنه سيقدم بعض التوصيات عن كفاءة رأس المال ووضع السيولة في المجموعة وفي سياق التنظيم الاحترازي الثاني فيود مناقشة بعض التغييرات الهيكلية في المجموعة، أنظمة تأمين الودائع، حوكمة الشركات والاستدامة.

وحيث أنه لم يبد السادة المساهمين أي اعتراض على التقرير، وعليه *وافقت الجمعية العمومية العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م وصادقت عليه.*

3. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

طلب رئيس الجلسة من فضيلة الشيخ الدكتور فريد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، حيث بدأ فضيلته باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور ومن ثم قام بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

وبعد الانتهاء من تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، تم التصديق عليه من قبل السادة المساهمين الحاضرين.

4. الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

طلب-رئيس الجلسة من مندوب مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) تلاوة تقريرهم عن القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م حيث قام السيد جليل العالي بتلاوة التقرير على السادة المساهمين.

وبعد الانتهاء من قراءة تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م فقد تم التصديق عليه من السادة المساهمين المشاركين في الاجتماع.

5. مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والمصادقة عليها

وفيما يتعلق بالبند الخامس من جدول الاعمال، فقد فتح السيد رئيس الجلسة باب النقاش ورحب بأية ملاحظات من السادة المساهمين على البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، فكانت هناك مداخلة

أيضا من المساهم علي الطريف فيما يخص التنظيم الاحترازي الأول الذي أشار إليه في البند رقم 2 أعلاه والمتعلق برقابة رأس المال ورقابة السيولة، حيث بلغت كفاية رأس المال ما يقارب 13٪ لسنتين متتاليتين حسب حقوق الملكية العادية ورأس المال بشقيه الأول الثاني وهي نسبة متدنية جدا، طالباً المجموعة العمل على بناء مصدات لحماية النسبة من المزيد من التدهور "Capital Conservation Buffers" وبناء مصدات للتقلبات الدورية "Counter Cyclical Buffer" ومصدات للمخاطر النظامية"Systematic Buffer" ومصدات أخرى خاصة بالمجموعة فيما يسمى بـ "Group Own Buffer".

واستأنف السيد علي الطريف حديثه بالقول بأنه ولزيادة سعة امتصاص الخسائر الائتمانية "Total Loss Observing Capacity"، هناك العديد من المؤسسات التي صدرت أدوات مالية في ظل انخفاض مدلات الفوائد وهذه تشمل أدوات رأسمالية محتملة، أدوات مالية على شكل التزامات تستخدم في حال الحاجة للتدخل، الحد الأدنى المطلوب للأموال الخاصة والمطلوبات المؤهلة، ولو جمعت هذه المصدات والإجراءات معاً فإنها ستساهم في رفع نسبة كفاية رأس المال إلى ما لايقل عن 25٪. وفيما يخص رقابة السيولة، فإن صافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة من مؤشرات الأداء الرئيسية في حين خلت كلمة رئيس المجلس من أية إشارة لها.

وأنه بالنسبة للتمويل الاحترازي الثاني بشأن التغييرات الهيكلية، فيرى المذكور ضرورة القيام بدراسة لدمج المصرف الخليجي التجاري وجي بي كورب مع المجموعة لخلق كيان واحد رائد قادر على التنافس. كما واقترح تغيير اسم مبنى جي بي كورب لتحمل اسم المجموعة ونقل جميع عمليات المجموعة اليها ليكون للمجموعة مقر خاص به، هذه الإجراءات مجتمعةً سوف تؤدي إلى خفض التكاليف.

وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، فقد ذكر المساهم سالف الذكر بأن هناك أطر كثيرة لإدارة المخاطر المؤسساتية منها إطار كوسو وإطار أيزو 31000 متسائلاً عن ما هو الاطار المعمول به في المجموعة.

ورداً على تلك الاستفسارات أفاد رئيس الجلسة بأن كفاية رأس المال تبلغ نسبة 12٪ تقريباً ونأمل ارتفاعها في الربع الأول الى 15٪ نتيجة إعادة هيكلة احتساب بعض الأدوات المالية في المجموعة. وأكد على حرص مجلس الادارة على تعزيز قاعدة رأس المال وأنه يتم مراقبة جميع النسب عن كثب وعلى الأخص منها نسبة كفاية رأس المال من خلال رفع الأرباح المستبقاة لما فيه من مصلحة للمساهمين وتعزيز للربحية. وأن المجموعة واحدة من بين أفضل المؤسسات من ناحية السيولة في البحرين والمنطقة ولديها معدلات سيولة مرتفعة جدا.

وفيما يخص عمليات الهيكلة أفاد رئيس الجلسة بأن المجموعة قامت بإعادة هيكلة المصرف الخليجي التجاري بنجاح وأن المجلس لا يتردد في دراسة والقيام بعمليات هيكلة والتي من شأنها رفع الكفاءة والربحية ورفع كفاية رأس المال ومن ضمنها الأصول العقارية. وبالنسبة لعملية الاندماج المقترح بين المصرف الخليجي التجاري وجي بي كورب، فلا يمكن القيام به حيث أن كل مؤسسة لديها رخصة عمل مختلفة وتحتاج إلى خبرات متخصصة مختلفة إلا أن هناك خطة عمل لجي بي كورب سيتم الإعلان عنها قريباً بعد الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة.

كما أشاد الرئيس بجميع مقترحات المساهم علي الطريف والتي من ضمنها تكلفة الإيجارات، فقد ذكر بأن المجموعة قد قامت بالفعل بدارسة وبدعم من مجلس الإدارة حول أفضل السبل لإدارة تكاليف الايجار مؤكداً بأنه سيتم الإسراع في الموضوع لتحسين الأداء.

ونوه الرئيس بأن هناك قوانين يتم سنها من قبل المصرف المركزي للبنوك والمؤسسات الخاضعة ضمن رقابته بخصوص إدارة كافة أنواع المخاطر والتي من ضمنها المخاطر المؤسساتية، كما أن المصرف يقوم كل ثلاث سنوات بعمل تدقيق شامل على جميع الوحدات في المجموعة وقد اصدر تقريره مؤخراً متضمناً عدد من التوصيات والتي تضمنت زيادة عدد الموظفين في عدد من الأقسام حيث أن عمليات المجموعة قد توسعت بشكل كبير في السنتين الأخيرتين ما يستدعي وجود فريق عمل اكبر.

وفي مداخلة سريعة له، فقد أكد رئيس لجنة التدقيق والمخاطر السيد أحمد الاحمدي بأن عملية إدارة المخاطر عملية مستمرة شاكراً للمساهمين مداخلاتهم المميزة ويأمل في أن تكون الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة على قدر المسئولية وعند حسن ظن الجميع.

وبعد الانتهاء من الرد على كافة أسئلة واستفسارات المساهمين والاستماع إلى مداخلاتهم، تم التصديق على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م من قبل الحضور من السادة المساهمين.

6. <u>الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام 2020م على النحو التالي:</u>

- ترحيل مبلغ 4,509,500 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 1,104,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني وصندوق الزكاة.
- توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية، باستثناء أسهم الخزينة، بنسبة 1.86 ٪ من القيمة الأسمية للسهم أي ما يعادل 0.0049 دولار أمريكي 0.001859 دينار بحريني / 0.0181 درهم إماراتي (ما مجموعه 17 مليون دولار أمريكي).
- توزيع أسهم منحة عن كافة الأسهم العادية، بنسبة 2.56 ٪ من القيمة الإسمية للسهم بواقع سهم واحد عن كل 39.03 سهم يمتلكه المساهم من أسهم المجموعة أي 94,339,623 سهم ما يعادل 25 مليون دولار أمريكي.

ذكر السيد فينتاكيش ممثل عن كل من Link Investment LLC و Direct Access Investments LLC والسيد عبدالحميد محمد الأحمدي (6.759٪ من الاسهم) أن المجموعة قد حققت 45 مليون دولار أمريكي أرباح للعام 2020م ويعتبر أداءً جيداً مقارنة بالأوضاع الحالية في الأسواق، بيد أنه كان هناك العديد من التعديلات في الأرباح المستبقاة حيث تم في وقت سابق تحويل 110 مليون دولار أمريكي من الاحتياطي القانوني الى الأرباح المستبقاة لتغطية العجز متسائلاً هل من الحكمة توزيع أرباح في هذه الأوضاع.

وفي هذا المقام أستفسر المساهم مصطفى أسامة عن علاقة توزيع أسهم المنحة بعملية إطفاء أسهم الخزينة، حيث يتم شراء الأسهم بسعر معين ثم إطفائها وسعر السهم منخفض ما سيكون له تأثير على حقوق الملكية والمساهمين، متسائلاً عن الهدف من هذه العملية و وافقه الرأي المساهم فاضل عبدالكريم ياسين والمساهم إحسان هاشم الذي أشار بعدم التوزيع لهذا العام كونها أرباح متواضعة جدا قد تحتاج المجموعة للسيولة في عمليات الاستحواذ.

رد رئيس الجلسة بأنه كانت هناك بالفعل عملية تعديل في الأرباح المستبقاة بسبب تأثير كوفيد-19 على أنشطة الذراع التجاري للمجموعة وتأثيرات خسائر الائتمان المتوقعة ECL بموجب توجيهات الجهات الرقابية بتسجيل الخسائر الائتمانية في حقوق الملكية حيث وافقت الجمعية العامة العادية في 30 سبتمبر 2020م على التعديل المذكور ليتسنى للمجموعة توزيع أرباح كما أن وضع السيولة والأداء في المجموعة جيد ولن يكون لتوزيع الأرباح تأثيرات سلبية عليه مضيفاً بأن مجلس الإدارة كان يتطلع الى توزيع 5٪ كأرباح نقدية إلا أن الجهات الرقابية ارتأت التحوط والاحتفاظ بالسيولة لأية تبعات مفاجئة لازمة كوفيد-19.

وتابع بالقول أن أسهم الخزينة تحت إدارة محفظة صانع السوق وليست أسهم خزينة مستقلة، لذا يجب الغائها وليس توزيعها، ولإلغاء اسهم الخزينة يجب الغاء اتفاقية صانع السوق ومن ثم اخذ موافقة الجهات الرقابية، كما أن الغاء اسهم الخزينة سيعزز من القيمة الدفترية للسهم وتشكل اسهم المنحة 2٪ ولا تؤثر على سعر السهم. وأكد رئيس الجلسة بأنه من الأهمية استقرار وانتظام سياسة توزيع الأرباح لتعزيز ثقة المساهمين في السهم.

وبعد المناقشة، *وافق المساهمين المشاركين بإجماع الحضور على ترحيل مبلغ 4,509,500 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني، واعتماد مبلغ 1,104,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني وصندوق الزكاة.*

كما ووافق المجلس على توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية، بإستثناء أسهم الخزينة، بنسبة 1.86 ٪ من القيمة الأسمية للسهم أي ما يعادل 0.0049 دولار أمريكي 0.001859 دينار بحريني / 0.0181 درهم إماراتي (ما مجموعه 17 مليون دولار أمريكي) وتوزيع أسهم منحة عن كافة الأسهم العادية، بنسبة 2.56 ٪ من القيمة الإسمية للسهم بواقع سهم واحد عن كل 39.03 سهم يمتلكه المساهم من أسهم المجموعة أي 94,339,623 سهم ما يعادل 25 مليون دولار أمريكي، شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة.

وقد تم تحديد مواعيد دفع الأرباح للسادة المساهمين على النحو التالي:-

The Important Dates with Regards to Dividends		التواريخ المهمة فيما يخص توزيع الأرباح
General Meeting Date *(Shareholders' approval date)*	06/04/2021	**تاريخ اجتماع الجمعية العامة** *(تاريخ موافقة المساهمين)*
Cum-Dividend Date *(Last day of trading with entitlement to dividends)*	11/04/2021	**آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح** *(آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق)*
Ex-Dividend Date *(First day of trading without entitlement to dividends)*	12/04/2021	**تاريخ تداول السهم بدون استحقاق** *(أول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح)*
Record Date for Bahrain Bourse and Dubai Financial Market listed shares *(The Day on which all shareholders whose names are on the share register will be entitled to dividends)*	13/04/2021	**يوم الاستحقاق للأسهم المدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي** *(المساهمون المقيد أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح)*
Record Date for Boursa Kuwait listed shares *(The Day on which all shareholders whose names are on the share register will be entitled to dividends)*	14/04/2021	**يوم الاستحقاق للأسهم المدرجة في بورصة الكويت** *(المساهمون المقيد أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح)*
Payment Date *(The Day on which the dividends will be paid to the entitled shareholders)*	27/04/2021	**يوم الدفع** *(اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين)*

7. <u>الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ 1,050,000 مليون دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.</u>

وفقاً للمادة 188 من قانون الشركات البحريني، استفسر المساهم علي الطريف عن مدى التزام المجموعة بالمادة المشار إليها في آلية تخصيص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، فقد أشار الرئيس بأن مكافأة أعضاء المجلس قد تم تخفيضه تضامناً مع المساهمين اللذين كانت أرباحهم لهذا العام أقل من العام المنصرم مشيداً بالجهود الجبارة التي قام بها المجلس في الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم، وتم الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة بشأن مكافأة أعضاء مجلس الادارة. كما أن تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م تشمل المكافآت والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

وبعد المناقشة وافق السادة المساهمين على اعتماد مبلغ 1,050,000 مليون دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

8. <u>مناقشة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 م شاملة المكافآت والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.</u>

كانت هناك مداخلة واستفسارات من المساهم علي الطريف بشأن تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 م والتي ذكر بأن لها اطر على المستوى الدولي ومنها اطار كنغ، أما في مملكة البحرين فهناك ثلاثة جهات أصدرت متطلبات للحوكمة منها مصرف البحرين المركزي بـ 9 مبادئ، بورصة البحرين بـ 10 مبادىء ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة بـ 11 مبدأ، فأيها تتبع المجموعة حيث أشارت الانسة مريم جوهري بأن تقرير الحوكمة يخضع لمتطلبات الحوكمة الصادرة من

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

ومن ثم تسآل السيد علي الطريف عن سبب عدم استقرار مجلس الإدارة وكثرة التغييرات فيه وآخرها كان مغادرة الشيخ أحمد آل خليفة والتي تعتبر خسارة كبيرة للمجموعة، حيث لم يتم الإفصاح عن أسباب مغادرته للمجلس، ووضح السيد رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة كلهم شخصيات ناجحة ومعروفة في السوق فيتم استقطابهم من مؤسسات أخرى مثل العضو عمرو المنهالي الذي غادر لوظيفة شبه حكومية في أبوظبي أما الشيخ احمد آل خليفة فقد غادر المجلس لأسباب شخصية والإدارة تنتهز هذه الفرصة لتوجه إليه الشكر على جميع مساهماته وانجازاته التي ساهمت في النهوض بالمجموعة وتوجيهها الوجهة الصحيحة وجي اف اتش تتمنى له التوفيق.

ومن جهة أخرى قال الرئيس أن المجلس حريص على دخول أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة العالية حيث انضم للمجلس مؤخراً السيد احمد عبدالحميد الاحمدي وله مساهمات كثيرة في لجنة التدقيق وهو على تواصل دائم مع الإدارة والسيد ادريس الرفيع له خبرة طويلة في الامارات العربية المتحدة وشغل مناصب مهمة قبل ان ينضم الى مجلس إدارة جي اف اتش كما أن الأستاذة عالية الفلاسي تعتبر إضافة كبيرة للمجلس مضيفاً بأن هناك تغييرات في المجلس ولكنها تغيرات إيجابية. وعن سبب كون رئيس المجلس غير مستقل، فقد وضحت الأستاذة مريم جوهري بأن كون الرئيس مستقل هو ارشاد من المصرف المركزي وليس متطلب.

وبالنسبة لموضوع عدم الاستقرار الوظيفي في المجموعة وبالذات في قسم الشئون القانونية، فقد نوه السيد الرئيس بأن جي اف اتش تخلق بيئة عمل ملائمة تساهم في التطوير والتدريب وتخريج كفاءات يتم استهداف هذه الكفاءات بشكل مستمر من سوق العمل.

كما وذكر السيد علي الطريف بأن لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة تعتبر من اللجان الجوهرية غير أنها لم تجتمع سوى ثلاث مرات ولم تلتزم بالمتطلبات النظامية مستفسراً عن أسباب ذلك ،كما وتساءل عن اجتماعات اللجنة الاستثمارية وعن اسباب عدم الإفصاح عن اتعاب المدقق الخارجي وفق قواعد مصرف البحرين المركزي عكس العام المنصرم. بسبب التغييرات في المجلس، لم يتسنى الحصول على موافقة الجهات الرقابية على لجنة التدقيق والمخاطر ليعقد اجتماعه الرابع وفي تلك الأثناء قام المجلس بتولي صلاحيات اللجنة، وفق ما ذكر السيد هشام الريس.

وبالنسبة لساعات التدريب لأعضاء مجلس الإدارة، فقد أكد سكرتير مجلس الإدارة الدكتور محمد عبدالسلام بأن المجموعة قد قامت بتقديم 15 ساعة تدريب لأعضاء مجلس الإدارة وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي. وعن أسباب عدم حضور رئيس مجلس الإدارة السيد جاسم الصديقي لاجتماعات الجمعية فقد أكد السيد هشام الريس بأن رئيس المجلس كان دائما حريص على حضور اجتماعات الجمعية العادية والالتقاء بالسادة المساهمين إلا أنه وبسبب الكوفيد-19 لم يستطع حضور الاجتماعات الأخيرة. كما وكان للسيد علي الطريف استفسار عن مدى التزام المجموعة بتعديلات القانون المادة رقم 188 من قانون الشركات البحريني خصوصاً وأنها جاءت بمرسوم ملكي ويعتبر نافذ كما وطلب الاطلاع على تقييم المجلس وكل اللجان المنبثقة منه، حيث أكد رئيس الجلسة بأن المجموعة تلتزم بجميع اللوائح والأنظمة والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية.

وبعد الرد على كل استفسارات السادة المساهمين، *فقد تمت الموافقة بإجماع الحضور والمصادقة على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م شاملة المكافآت.*

9. **تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة كما هو مبين في توضيح رقم 27 من البيانات المالية والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني.**

اطلع السادة المساهمين على قائمة بالمعاملات التي جرت مع أطراف ذات صلة خلال العام 2020م وهي كما يلي:

- **المعاملة رقم 1**

استثمار المجموعة لمبلغ 10 مليون دولار أمريكي في صندوقGCC Credit Opportunities Fund الذي تديره شركة شعاع كابيتال.

- **المعاملة رقم 2**

استثمار المجموعة لمبلغ 35 مليون دولار أمريكي في إصدار سندات ذات دخل ثابت مع شركة شعاع كابيتال

- **المعاملة رقم 3**

استثمار مجموعة السريع القابضة في مشروعي مجمع الحد وأمازون بمبلغ 14 مليون دولار أمريكي وحصوله على خصم بنسبة 3٪

- **المعاملة رقم 4**

دفع رسوم لشركة شعاع كابيتال بقيمة 385 ألف دولار أمريكي لإدارة صكوك جي إف إتش

لم يبد أي من المساهمين المشاركين أية استفسارات أو ملاحظات أو اعتراضات بشأن تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وإيضاحات البيانات المالية رقم 26 تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني، *تمت الموافقة بإجماع الحضور والمصادقة على كافة تلك المعاملات والمتضمنة المعاملات المذكورة أعلاه.*

10. <u>إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م</u>

وافقت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة الحضور على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

11. الموافقة على توصية مجلس الإدارة على الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية، وعلى أسباب الانسحاب والتي تلخصت في التالي:

(أ) تعديل تصنيف المجموعة مؤخراً في بورصة الكويت للأوراق المالية من السوق الأول إلى السوق الرئيسي.

(ب) إن كمية الأسهم المتداولة في بورصة الكويت تمثل ما نسبته 00٪ وهي نسبة ضئيلة جداً بالنظر لحجم التداولات الأخرى للمجموعة في باقي الأسواق المالية.

(ت) تخفيض تكاليف الإدراج.

كان للمساهم السيد فاضل عبد الكريم ياسين (ممثل عن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بنسبة مليكة 0.092668٪) مداخلة بخصوص البند الحادي عشر، حيث اقترح تأجيل الانسحاب من بورصة الكويت للأوراق المالية والتريث لمدة لا تقل عن سنتين حيث أن قوانين هيئة أسواق المال في دولة الكويت قد تغيرت وأصبحت اكثر مرونة وأنه في حال كان لابد من الانسحاب فيجب ان يكون الانسحاب سريعاً وأن يتزامن ذلك مع سحب السجل منعاً للتداول في الأسواق الموازية والتأثير على سعر السهم. مضيفاً بأن قرار الانسحاب مؤلم للمساهمين في الكويت وأنهم يرغبون بالتريث وتأجيل الموضوع ولكن في ذات الوقت يثقون بقرارات وتوصيات المجلس والتي تصب في النهاية لمصلحة المساهمين.

فيما اعترض على تأجيل قرار الانسحاب Buset Investment Co يمثلون 0.054٪ من عدد الأسهم والسيد مصطفى أسامة المالك لنسبة 0.003٪ من الأسهم، حيث ذكر الأخير أنه قد تم طرح الموضوع في عدد من الاجتماعات سابقاً ومن ثم التراجع عنه.

وبعد التداول ومناقشة الموضوع باستفاضة، فقد قررت الجمعية مايلي:

الموافقة بإجماع الحضور على توصية مجلس الإدارة على الإنسحاب الإختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية وإعطاء مجلس الإدارة الصلاحية الكاملة لتحديد الوقت المناسب للانسحاب وللقيام بما يلزم من إجراءات لإتمام عملية الانسحاب ووضع آلية تضمن عدم تأثر المساهمين بشكل سلبي.

12. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة الموافقة على اعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

13. **المصادقة على تعيين السيد إدريس الرفيع كعضو مستقل في مجلس إدارة المجموعة في دورته الحالية**

صادقت الجمعية العامة العادية على تعيين السيد إدريس الرفيع كعضو مستقل في مجلس إدارة المجموعة في دورته الحالية.

14. **ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية**

وفيما يستجد من أعمال فقد رد السيد رئيس الجلسة على استفسار المساهمين بشأن وقت الأدراج في السوق السعودي مؤكداً بأن المجموعة تعمل على الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة وتسعى إلى تذليل العقبات حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية وفق متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين بينما الإفصاح في السعودية يتطلب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية IFRS، فالمجموعة تعمل على الحصول على موافقة الجهات الرقابية في البحرين للافصاح الإضافي أو الحصول على اعفاء من الإفصاح الإضافي من السوق السعودي.

وحيث أنه لم تكن هناك ثمة أعمال أخرى استجدت، فقد عبر السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للجميع لحضورهم هذا الاجتماع ولرحابة صدورهم وصبرهم وتعاونهم مع مجموعة جي إف إتش المالية. كما وقدم السيد الرئيس بالغ الشكر لجميع ممثلي الجهات الرسمية لتشريفهم هذا الاجتماع معلناً انتهاء أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة 12:30 ظهراً.

السيد هشام الريس
رئيس اجتماع الجمعية العامة العادية
جي إف إتش المالية

الدكتور محمد عبدالسلام
مقرر الجلسة
جي إف إتش المالية